

بیرون و حال جلیل و فضل و درجیل

کاشیه ملوان فرائد و شجون بغیر از برشایه غلام یحیی مستعلقه میرزا بدرسالار سوم به



مدیته الوری لوار احمد



بغیر از شجاع علم و عقلی نقلی فخر التجار مولوی خادم حسین عظیم آبادی سکر الله علی

در بیان و تبریک اول مطبع خاص نجم العلوم و طباع

تفتي
١٩٥٩

بسم الله الرحمن الرحيم

الآن بعد من عوائد سائبة وفوائد بالغة مترجمة لمبدأية الوري الى لوا المدي نقبا المتعود من شرفي محمد عبيد الحكي بن
استاذنا العالم مولانا محمد عبيد الحكي ابيه الله الكريم حال الاشتغال بقراءة احاسنية الزايدية على ارسالة عظيمة راجعان
اعمال الانصاف ولعل عن الاعتراف قوله صحيح الدراية يمكن ان يقال ان المعنى صحيح دراية ونسبة الفصح
الى الطائفة سببا لقوله وان كيت بقا نغ هذا من المسامحات وحمل كلام الشاعرا الى الفصح البتة وان يكون سابقا
يدل عليه تقطيعه على افاده عمدة الادب ابرح لا يدرك كل مستعمل ومضطر فاعلم بطري خاصا مستعمل ان يصرف فعلن * وان يمكن
متفاعل سابقا فاعلم في كل ما مستعمل وصفا فعلن قوله الكاشع لكشع بابين استاصرة الى اضلع انجلف فتول طوي غدا
عن كشع اذا قطعك كذا قيل قوله بل للفرقان يمكن ان يراد به بالفرق بين الحق والباطل قوله هو العلم الكلي كذا قال السيد
الزاهد كان المراد بالعلم المتجدد وعلم تحقيق كل فرد مستلزم ولا مزية في انه لا يكون فردا لا لكلي فاستنبط منه ان العلم المتجدد وهو العلم الكلي
ولذا زاد الحاشي روح قلة الكلي وليس في الكلي توجيهات كذا في كذا وهم وما قيل من انه لو كان المراد بالعلم المتجدد العلم الكلي فلا حاجة لان
العلم المتجدد الى قوله تحقيق كل فرد منه ان بل يخرج من الكلي فانه ليس ككلي فذلك ان ما هو منشأ الانكشاف ليس الامر شخصيا سواء كان
على حصولها او حضورها وليس الامر الكلي في حصولها الا القدر المشترك من اهورا انما صارت الى هي علوم حصولية فذلك الامر
المشترك بين العلوم حضورية ام كلي فما الفارق بينهما تدبر قوله كما تلوح من الاشارات فان ما في اشارات الشيخ يوصي الى ان
البعديّة الذاتية هي التي بها يمنع وجود البعد بدون البطل سواء كان البطل حلة تامة للبعد او ناقصة ويمكن ان يرتبط هذا القول
بقوله يرادى كما تلوح هذه الارادة من الاشارات الى اشارات المصنف والسيد الزايد حيث كتفيا على ما خرج المتحور هو المتحور
بما خرج حصولي القديم والآية بعد ان يراد بالاشارات الى الال انما عجز عنها الضعفا ثم اعلم انه كتب لي العلامة ادم علم علوم
وحيث في بعض حاشييل هذه البعديّة الذاتية لا توجد في بعديّة انوار الزمان ليس يتكلم يوم عن ان لا تكتب بعض الاخبار الزايدية

ل
الزاهد
تفتي
كله
ج ١٢

حين انقاسه في جوفه رسا منها المدرك المستور الثانيه سبعين بعد الالف والمائتين من خيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
في بابيه ما ترجمته ان هذا خلاص ما في المتن فانهم لم يمدن تقدم اجزاء الزمان بقصتها على اجزاء من قبيل التقدم بالذات فاسئل دام ظم
اليه جواب ما يحصل ان البعدية بالمعنى المذكور تقتضي ان يكون بين القيل ليجد علاقة العلية سوار كان القيل علة تامه اولية
ناقصة وليس من اجزاء الزمان علاقة العلية كما صرح به في شرح التجريد المجدي وشرح المواقف وشرح حكمته ايجز غير ما قيل من سابق
ذاتية بالمعنى المذكور نعم اطلق الحكماء بان اس مقدم على اليوم واليوم مقدم على الغد بالذات فالمراد منه ان اس مقدم على اليوم
بالزمان اليوم مقدم على الغد بالزمان الا ان هذا التقدم الزماني بينها بالذات اى بلا واسطة امر اخر بخلاف التقدم الزماني الذي
في الزمانيات فانه بواسطة اجزاء الزمان اذ تقدم والتاخر من الحواضر لا لاولية للزمان وقد صرح بهذا المعنى ايضا في هذا الكتاب
وغيره فاعلم اصل هذه المراسلة اليه كتب كنهه باليه دام ظم مقتضاها ما ترجمته الى مستفيض من حكم بيت الحمد والشرف وما اقدر على
التكلم مع جنابكم الا بالخلص وما اختاره ضميركم الصافي ومخبركم الشاف فوالا لى الا انه يخطر في خاطري ان اجزاء الزمان كونهها
متصلة يمتنع وجود واحد منها بدون القيل ولو امكن وجود المسبوق من ذلك اليوم لان عدم الاتصال هو خلف فقد شققت
فيها البعدية الذاتية ثم اسئل دام ظم اليه جواب ما ترجمته انه نعم ذلك مقدمتين الاولى انه ليس بخبر سابق من اجزاء الزمان
تقدم على اجزائها فترتعا بالطبع او تقدم بالعلية فاذا لم يستطع ان يفي حاشي شريح التجريد قال هيند في التحصيل ليس
بمن السابق من الزمنة والحركات ومن الآتية عليه بوجه انتهى واستدلوا عليه بوجه منها ان المتقدم بندين المتقدمين
ما يجوز اجتماعه مع المتاخر واجزاء الزمان مما يستحيل اجتماعها لكونه غير قار وقد رج عليه شارح التجريد بان ذلك غير لازم لا ترى
ان العلة المتقدمة متقدمة بطبع على المعلوم لا يجوز اجتماعها مع بل يجب عدم اجتماعها معه وفيه اولا ان المتقدم بطبع
يعدم العلة المتقدمة لا وجودها ويوحد مع المعلوم ولو سلمنا ان وجودها ايضا تقدم بطبع فنبت العلة المتقدمة على المعلوم سبحانه
وجودها يوجب عدمها الطارى على وجودها وكلاهما يتبع بطبع فعدمها تقدم على المعلوم بطبع ويوحد معه ما وجودها فهو ان كان
لا يتوحد مع المعلوم لانه من حيث هو صريح بجزا اجتماعه مع المعلوم انما يقع اجتماعه مع المعلوم لما في وجوده توقف المعلوم على عدم
العلة المتقدمة ايضا ولولا ذلك سجاز اجتماع وجودها مع مبدلات اجزاء التقدم من الزمان فانه من حيث هو لا يجوز اجتماعه مع
المتاخر ولا يلزم بطلان كونه غير قار لانه كذا في بعض حاشي حاشية القديمة ومنها ان الزمان مساوية في الحقيقة فلا
يكون محل بعضها علة لبعض اخرى من العكس فلا علية ولا معلولية بينها بحسب الماهية ولا يجب تشخيصها ايضا لان الزمان
متصل واحد فلا يكون اجزاءه المتفرقة كذا افاد شارح التجريد والآتية ان الزمان متصل بمعنى ان الاجزاء المتفرقة له
بينها حد مشترك وبهذا المعنى اتصال الخط واسطه مجتمعة تعليلية هذا المعنى فصل لكم اتصال اما الاتصال بمعنى توحد الوجود
حاله ان الساعة الماضية والساعة المستقبلية كليهما موجودتان في الواقع معا وواحدة منهما موجودة في الواقع عند وجود
الآخرى فليذكر كلاهما معا وسأل عن الواقع على الاول فالزمان ان متصل بوجوده في الواقع بماضية بقله متوحد الوجود
متشكك مثل المكان المتحد الموجود في الواقع فليس من الزمان تجدد وقاوت في الواقع فاحكمي كونه احد الجزئين ماضيا والآخر
مستقبيا من الاطلاقة فليست فلا يكون له جزاء تقدم وتاخر اصلا بحسب الوجود في الواقع الا التقدم والتاخر بالرتبة

هذا هو المقصود
من كلامه في
المتقدمين
والمتأخرين
في الزمان
فانما هو
الواقع
في الزمان
فانما هو
الواقع
في الزمان

فجزا عن المتقدم متأخر والمتأخر متقدم فالبلد ان كان من الماضي فالتقدم ما هو اقرب منه ثم ونحو وان كان من المستقبل
فما هو اقرب منه يكون اقدم ثم ونحو وكل انشائي فالزمان في الواقع لا يتجدد وبعضه متفق وبعضه متوقع ولا جزاء تقدم وتأخر بالزمان
فقد وجد انشائي منه في الواقع المستقبل معدوم في الواقع فلا يكون الزمان متصلا لان الاتصال لو وجد وصل المتصل والمتصل
لو وجد وجوده مع انفصال بعض الاجزاء في الواقع وعلى الثالث فخطا من الزمان فلا يكون متصلا فان الاتصال لو وجد الوجود ولا
وجود مع وباجل ان الزمان لو كان موجودا في الواقع بدون التجدد فلا تقدم ولا تأخر زمانا بين اجزائه والافليس حقيقة متصلة
وهذا كل حلي وقد افاده المحققون ايضا واذا وجدت ما من المتقدمين فنقول ان تعريف البعدية الذاتية اى بعدية بها يمنع
وجود البعدية ان يكون العقل عليه للبعد ناقصة او ماسة وليس بين اجزاء الزمان علاقة اعملية كما مر في المقدمة
الاولى فليس هناك بعدية ذاتية وما خطر في خاطرهم لو تم لدل على ان البعدية العقلية بان نقول بلواكن وجود صبح هذا اليوم بدون
ساعة لا انعدم الاتصال مع اثبات فصلا للبعدية وهذا من السخايف والحق ان اردتم بالاتصال الزمان ما يحصل
الكلم المتصل فنقول انه لا يعدم اصلا لو امكن وجوده سار بدون الصبح فلا نسلم الملازمة وان اردتم بالاتصال لو وجد وجوده فنقول
ان الاتصال بهذا المعنى ثابت للزمان على تقدير القول بانه موجود في الواقع سواء على هذا التقدير لا بعد ولا قبل ولا تقدم ولا
تاخر الا الترتيب ولا الكلام لتأنيده ولا تحقيق لعقل البعد والتقدم والتأخر على نحو محكم في هذا الاخرية ان بعضه موجود في الواقع وبعضه
معدوم فيه مرجح فلا اتصال كما قدم في المقدمة الثانية فتصح بطلان الثاني بتدبر قوله وانما اكتفي في نفى الديدان الخ
الديدان العادة كذا قال في النهاية وانه غير منها للطرية ولا مانع للمجاز ولا هو مقصور على السماع بل كفي فيه وجود العلاقة على ما
المختار كما هو مصرح في السلم وغيره فنفى قوله وانما اكتفي لمصنف في نفى هذه الطريقة أي طريقته في العقل على الاول اى المحذور
حيث قال واعلم محضوري لا يكون يحصل الصورة احالة الخ فلا يرد قيل ثم ان لفظ الديدان لا معنى له في هذا المقام اصلا لانه
في اللغة العادة فيكون معنى قوله انما اكتفي في نفى الديدان انما اكتفي في نفى العادة وبه الفاظ ليس تحتها سمان محصلة انتهى قوله
لا ينافي الخ اينه ان خصا شئ في الاسم وان كان لا ينافي انحصاره في الاخص لان الانحصار في الاسم لا يستلزم الانحصار
في الاخص ايضا فيحمل ان يوجد الاخص في الاخص ان لا يوجد فلا يثبت الانحصار في الاخص اى محضولى السكوت وهذا ما
يقين لمقسم فام حصل هذا لا يرد واراد غير من دفع ما يتخلل من ان ساقط ووجه التسقوط ظاهر فاما لا يعقل ثم ما قيل مع ان انحصار الشئ
في الاسم من حيث هو كذلك من ان انحصاره في الاخص قطعنا انتهى فحينئذ انما يريد على ما يفيد بالانحاض عن قول لمصنف
ولان كان لا ينافي الخ بجملة ان الوصلية فانه ال صرحا على ان الكلام بعد التمثل ولو قال في ذلك لقال ان هذا اليراد على كلام
الحشي فبابه قوله مع ان انحصار الخ فان هذا العنوان قال على اية ايراد ثان وليس قبله ذكر ايراد على كلام الحشي صلا فقل
قوله فليس تخصيص التخصص العلم بالمجرد وتوحيدها بالمهر وبعبارة من التخصص مرتين ما هو مرة بعد اخرى من حيث اللفظ لانه
مرة بعد اخرى من حيث المعنى واللازم هنا انما هو تخصيص واحد لفظا وهو بالتجديد وهذا مما لا يرب عنه الحشي في تخصيصه ما افاد
بما علم من حيث قال تعدد تخصيص واحد بينك على تعدد اعمية التخصص ووحدة الهمزة التخصص من هنا واحد وهو قوله بالتجديد
لكن ادى مودى الديدان انتهى وما قيل من ان المهر وبعبارة من التخصص مرة بعد اخرى سواء كان من حيث اللفظ او من حيث

۲۰۰۰

فقد وضع لزوم الدور وقية كما اولها فبان قول ليس من شأنه منع الزيادة ان كبرها بالزيادة عدم العينية وانحرقت ولو اريد بالزيادة
الحاجة في منشاء الذوات للامتناع الى امر لا على ذواتها فهذا وان سلم كنه لا يجدي نفعاً فانه لا ينبغي كون امتياز الممكنات
امراً سائر الذوات فكيف يصح التفرج بقوله فتوقف امتياز الخ والاما انما فبان قوله اذ لا معنى لتوقف شيء الخ ممنوع فان
لمعنى الانتزاعى احكاما وادراكا منشارا انتزاعا فتوقف شيء على المعنى الانتزاعى امر وتوقفه على منشارا انتزاعا امر آخر ولو
فلا يتم التقرير لا اذ كان بعنوان الدعوى بهذا فتوقف امتياز الارتباطات على امتياز الممكنات عين توقفها على ذواتها وادراكها واد
ليس فليس ثم ما قال ضرورة انه لا يتحقق له الخ لا يعنى من جوع فانه لا يلزم من كون تحقق الانتزاعى تحقق منشارا انتزاعيا
حتى يلزم عينية توقف شيء على الانتزاعى وتوقف شيء على منشارا انتزاعى ثم بعد اليمين والاشي اقول انه لو كان توقف شيء على
الانتزاعى عين توقفه على منشارا انتزاعيا لكان توقف الانتزاعى على شيء عين توقف منشارا انتزاعى على ذلك الشيء
للعينية فبح لا يكون مفاد ما قال المحشى سابقا من ان امتياز الممكنات بعضها عن بعض عنده تعالى فرب امتياز بعض
الارتباطات عن بعض عنده تعالى الا ان الممكنات فرع الارتباطات وبذا مع انه يلوح عليه اثر الاحمال بخلاف ما قال من
الناظر في توجيه الاول من ان الارتباطات نسب مخصوصة من ذات الواجب جنانة بين ذوات الممكنات اما ترى ان احد
الطرفين كيف يكون فرعاً للعينية فبما رة عدم التعمق دارت على هذا الناظر لكانهم يقولون لا يفيد لم تحقق قال الزيد
الاشياء لان يكون وجودها لما منع هذا الاشياء ان للمعجزات علما بنفسها مع قطع النظر عن حصولية وحضورية ويدل عليه
ما قال في حاشية اسماشيه ما قال ولا يدل الخ فانهم بعض السادات من ان هذا الاشياء حضورية علم المجرات شطط
اولا بهما بهما الخ اياما الى ان الضمير في قول السيد الزاهد هي القوة الباصرة راجعة الى العين يعنى ان المراد من العين القوة
الباصرة لا مجرد المخصوص واردة القوة الباصرة من العين مجاز ولا يتوقف المجاز على السماع من اهل اللغة فلا تلقت
الى ما قال بعض بنابر الزمان من ان هذه الارادة خلاف ما تقرنى الحكمة ثم اعجب به انه قال فيما بعد مرة بعد اخرى ان
المراد بالعين ههنا القوة الباصرة وعلاقة الارادة ظاهرة بل هذا المتناقض قوله لان الذات الماخوذة مع كنهية التركيب
عن امر اعتبارى امر اعتبارى الخ يعنى ان الذات الماخوذة مع كنهية بان يكون كنهية داخلية في المعنونة لافى بعنوان فقط
امر اعتبارى لانها مركبة عن امر اعتبارى كنهية المركب الاعتبارى وغيره متباين وقيل متضامن انه يجوز ان تكون كنهية معتبرة في
التعبير والعنوان فقط فلا يكون الذات الماخوذة مع كنهية امر اعتبارى انتهى لاوردوله ههنا فان المحشى يحكم ههنا باعتبار
المركب ويصير بقوله لتركيبه عن امر اعتبارى وهذا امر لا اعتبار عليه اصل فيه الاعتراض من القاضي احمد على السندى
واعتنى المحشى لدفعه حيث قال سابقا ان قول السيد الزاهد كيف الخ علاوة والمقصود منه نفى التغير الذاتي فقط والمراد
بافخذ الذات مع كنهية الاخذ في المعنونة لافى بعنوان فقط فبعد دفعه على زعم المحشى اعادته على ما امره بحجج قوله بل
هذا الاجتماع ليس قال بحججه على ان يحكم ان يحلف ويقال ان محل صور المجزئيات ان يرى بجهاية وهي منقسمات
موجوداتها فصوصه خشيته تحصل في جزء من القوة وصورة جزئى آخر في جزء آخر منها فلا اجتماع واما المجزئيات المجردة
ان كان محلهما التغير لكان محلهما ليس على وجهه انما كان محلهما التغير انما كان محلهما التغير انما كان محلهما التغير

۱
ای اسب
از جمله انوار
انجیل باوی

۲
ای اسب
میرجان
انجیل باوی

۳
ای ملان
عبد علی

۴
رج

المحشى من جملته لا وجه للاختصاص خبر يحصل صورة خبرى وتجبر آخر يحصل صورة خبرى آخر وهذا ظاهر جدا انتهى وفيلان خبر معلوم
ما قلنا اختصاص خبر يحصل صورة خبرى وتجبر آخر يحصل صورة خبرى آخر بل صرف عنان العناية الى دفع النقض بالادلة
بان يحصل صوت خبرى في خبر وصورة خبرى آخر في خبر آخر وهذا الحصول اماما للاتفاق او بسبب مناسبة تاو باقتضاب
سابق وليس في كلامه عوى الاختصاص وهو سلم فنقول قدس سره ليس بخاف عن هذا القبح فلا قدر عليه لاري انه كيف يتبل
في اللبس يمكن ان يتكلف وكيف يامرني المنتهى بالتاكيد يقول فتأمل في فائدة موصوفة تامل في دليل العلم زاندا على هذا القدر اعلم ان لما كان المقوم
لن يتوهم نقض النقض ان المقوم المذكور اعلم خبرى بما هو خبرى فلا يلزم اجتماع المشلين فارد المحشى دفعه بقوله ولا يصح الى انكار
علم الخبرى بما هو خبرى الخ وما ثبت من هذا القول الى قوله ومكتف بالواجب بعينية في الذهن الا انه يحصل الخبرى بما
خبرى في الذهن من مقتضى ما استدركه على حصول الاشياء بانفسها في الذهن ولا ريب في ان هذا الثابت لا يدفع التوهم
من الا اذا ثبت ان هذا الحصول هو العلم وليس العلم امر آخر فلذا قال المحشى وليس العلم زاندا على هذا القدر واذا وحيث
عرفت ان هذه المقدمة لها دخل تام في هذا المقام فلا يراد ما قيل من ان هذه المقدمة لغو لا طائل تحتها في هذا المقام
ما لا يخفى على المتأمل انتهى قوله فاسلان قوله هي اعلم الخ ليس خلا تحت النقل حتى يكون الجواب على خلاف قانون المناظر
ويمكن ان يقال انما لو سلمنا ان ذلك القول اخل تحت النقل فاجواب ايضا على قانون المناظر وهو بهم فاسد فان المنوع
الثلاثة وان لم توجه على النقل من حيث هو نقل لكنها توجه على المنقول كذا قيل وما قيل من ان المنوع الثلاثة تتوجه على
المنقول عنه فموجب ما قلنا ان المنقول عنه ما نقه او كتاب لا معنى لتوجه المنوع الثلاثة عليها قال السيد الزاهد في حاشيته
في هذا الموضع قال بعض بنا الزمان هي الاسئلة والاجوبة التي اوردها المحشى بقوله وفيه نظر الخ اقول هذا التفسير للفقهاء
ناش عن دقة نظره وما ذهب اليه احد من المذاهب في كيف اجترأ على تفسيره تافه التي يبح المحقق الدواني بوجودها
بالاسئلة والاجوبة التي اوردها السيد الزاهد بقوله بلزم امر استحالة بين وهو لزوم ادراكات غير متناهية لازوم صفات
غير متناهية فان الكلام في الشق الاول لان الشق الثاني اتمى الى ما قال المحقق الدواني الاول في الشق الاول ان
يقال فيتمى الى ادراك وجود الكائن للنفس ادراكات غير متناهية فما قيل انه على طريقة بعض المحققين على تقدير عدم ثبوت
المدعى بلزم امر استحالة بين وهو لزوم ادراكات غير متناهية او صفات غير متناهية فلا تضع اليه قوله ثم اني بصيغة المضارع
المتكلمة في حاشيته على ما نقل بعض النحارير في فهم ان بصيغة الماضي المعلوم وضميره عام الى الاستاذ فقد
خالف آهية على نه ياباه قوله آخر فان الاستاذ اني بتقريري حتى يكون هذا تقريرا آخر قوله وقريب منه ما افاد به نفسه اي
الاستاذ كذا في حاشيته على ما نقل بعض النحارير ومن فهم ان ضمير يعود الى معاصر الاستاذ فقد خالف المنهية
على انه ياباه لفظ افاد فان المحشى في هذه الحاشية بصيغة مقولات معاصر الاستاذ وما عمن عنه في توضيح لفظ افاد
منه كيف يجوز ان المحشى عمن عن افادة معاصر الاستاذ بلفظ افاد وهو عمن افاده الاستاذ بلفظ افاد انتهى بر قوله بهذا
يثبت المقدم للمنوع الخ يعني ان غرض السيد الزاهد من قول له ان اثبات المقدمة المنقولة بحسب هذا الكلام ان يكون جديا لا زائفا
ولبعد في رتبتهما ادعى المحقق الدواني من ان هو المقدمة بظاهر الكلامان مدروسة وان لم يفت هذه المقدمة بل المقصود فانها

ع
٢
ب
ج
د

لا تمتنع الا لا اعلم من وجوده بل اشتي الزايل وجوده محض من كونه سلبا فاما وجوده المقصود فاما وجوده محض ولا
 اطلبك مترا في ان هذه المقدمة لم تقب اصلا كيف يبطل دعوى ظهور بطلانها كما وقع من الحق الذي لا يقبل بعض
 نظري كلامي في نظامه من بعض الاشخاص من هذا القول ليس ثبات المقدمة لمنه واما ان شهرة عدم خلق السلب
 الا بالثبوت كانت في اثبات المقصود بل الغرض منه ابطال دعوى ظهور بطلان المقدمة المشهورة كما وقع من الحق
 الدواني انتهى لا ينبغي ان يفتى فيه قوله لانها تدل على لا ينبغي ان ما ذكر صاحب المطارحات يدل على الاجابة
 اعني وجودية جميع الادراكات فان خصوصية علم دون علم في كونه زائلا لمغاة على ما قدمه مفصلا من الحق فاما ما اورده عليه من
 ان دليله لا يدل الا على ان الادراك ليس عدما محضا سواء كان مدنا ثابتا او وجوديا محضا فلا يحصل المقصود ويحكم الادراك
 وجوديا محضا فهو لا يقف في دلالة تقييده على الاجابة الكلي لان هذا لا يرد واد على كل تقدير سواء دل على الاجابة الكلي
 او على الاجابة الجزئية فلا تنفقت الى ما قال بعض نظري كلام الحق في دلالة ما ذكر صاحب المطارحات على الاجابة الكلي
 اعني وجودية جميع الادراكات في خيرة انخفا را قد عرفت ان غاية الزعم من دليله ان الادراك ليس عدما محضا و
 اما ان ليس عدما ثابتا ايضا حتى يلزم كونه وجوديا محضا فلا يلزم اصلا قال السيد الزاهد في حاشية الحاشية الا ان
 ثبت توافق الخ وجه التميز به ما فهم عليه برهان واما حكم الرجوع الى الوجهان بهذا التوافق فما لا يفيد في حمل المناظرة
 انهم فاقال بعض الناظرين لا ينظر لهذا التميز وجه غير سديد وقال رفيع العلماء في وجه التميز من ان الادراكات
 مختلفة في النوع فاما مانع من جواز اختلافها في الوجودية والعدمية وتجب بعضا لظار بانه لا يمكن للاختلاف النوعي الا
 بعد الاتفاق في الجنس مرجح لامنه لكون بعض الادراكات وجودية وبعضها عدمية اقول هذا ليس بشي فانه وان تفقت
 الادراكات في الجنس لكن هل ان يكون وجودية بعضها وعدمية بعضها باختلاف انفصول تدبر قوله لا يجب عدم كونه
 الخ اورده عليه بعض الناظرين بالليكن ممتازا بنفسه بل بالملكة يكون امرا متزا عيا في وجود نفسه ولا وجوده لا ينشأ
 الا شرا فلا يكون متزا لا يمتياز الغير الا يعني ان متزا متزا لا يمتياز الغير ولا يكون بنفسه متزا لا يمتياز الغير
 ان هذا مبني على انه لا يكون له متزا في احكام سوا احكام منشأه وهذا امر شبي عليه فلذلك الناظر في مواضع عديدة
 من كتابه ولا برهان عليه وقد مر من هذا ما يتعلق بهذا المقام قوله حاكم استخانة التسلسل الخ تحقيق المقام ان نفس المتزا
 او قد يمتد على الثاني فاما ان يكون تعلقاتها بالبدن ازليا كما هو ذهب القائلين بالنسوخ اولاد على الثاني فاما ان
 تكون قبل التعلق بالبدن شاعرة بغير ذاتها وصفاتها اولاد هذه اربعة شقوق فعل الاول تحيل التسلسل في التصور
 على تقدير نظريتها لان الزمان المتناهي كيف يكون سعيار الغير المتناهي وعلى الثاني لا يتم هذه الاستحالة لعدم
 وجود النفس كذا زمان ادراكاتها فانها قبل كل بدن كانت تدرك في بدن وكذا على الثالث واما على الرابع فيتم تلك
 الاستحالة لان زوال وجود النفس من كان غير متناه لكن زمان ادراكاتها متناه فانه ميتة ادراك النفس من حين
 تعلقاتها بالبدن فمما قبل من ان القول بان استحالة التسلسل المتكامل لا يتأتى اذ قبل بقدم النفس قدم تعلقاتها ايضا كما
 هو ذهب القائلين بالنسوخ فيحال فلا يتجمل شل هذا الخيال قوله كمال في عدم عدم قد قبل في عدم

٢٤
 بولانا
 زيبه
 الدين
 عيسى

سعدت إلى العدم الثاني الموصوف بالقديم والقديم بالعدم القديم بالعدم السابق وبالعدم الاول بالعدم
اللاحق والعدم السابق فيكون هذا مستلزاما لكون العدم اللاحق انتفاء للعدم السابق واما قبل سريانه لاسمى لكون العدم
اللاحق انتفاء للعدم السابق اصلا اذ انتفاء العدم السابق لا يكون الا بالوجود لا بالعدم والا لزم ارتقاء التقيضين
ففيه ان هذا الوجود كان هو العدم اللاحق للعدم السابق الا ترى الى اقال المحشي في مسياتي من ان اذا فرضنا ان زيدا معدوم
ثم وجد ثم عدم فيصدق ما ولا يزيد معدوم فاما لا معدوم فالتالي ليس بالمعدوم فمضاتنا هذا الى آخر ما قل قوله لا اطل
المحشي على رفعه وقيل من ان زوال الشيء عبارة عن رفعه اخلاصا عن رفعه الشيء بعد تحققه كما من ان شأنه مع
ولا استحالة في تقدير الرفع انما هو شيء بل لكل حادث رضان خاصان سابق ولاحق فلا يلزم على تقدير تعدد
الزوال للزوال الواحد عدم بقائه المحشي بين الشيء وتقيضه ضرورة ان الزوال ليس تقيضا للزوال وان كان رضان
ولا ان يكون الشيء واحد تقيضان ففيه اما اولافان قوله بل لكل حادث رضان خاصان سابق ولاحق يتناهي
فيه من ان الرفع الخاص برفع الشيء بعد تحققه واما ثانيا فان قوله ضرورة ان الزوال لا يخرج من مسلمة ان
مع الشيء تقيضه فلا يمكن الزوال برفع الزوال لكنه ليس تقيضا له واما ثانيا فان يلزم قطعاً على تقدير تعدد الزوال
ان يكون الشيء واحد تقيضان لا يطل المحشي على بين الشيء وتقيضه تحقق الثالث فقولنا لا ان يكون الرفع ممنوع
قال السيد الزاهد في المنهية لان العشرة مثلا تصدق على نفسها فيقال عشرة عشرة وكذا عشرون عشرون انتهت
كذلك وجدت في نسخ اسما شية الزائدة المتداولة واختار باجموع محشيا وشراهما وسلكوا في ميدان تحقيقها كما
ونقل بعض السادات عبارة المنهية بهذا لان العشرة مثلا تصدق على نفسها فيقال عشرات عشرات وكذا عشرة
عشرات انتهى وقال في تحقيقها ان عشرات بالثاء المطولة صيغة المتكلم من العشرة ويكون عشرات مفعولا للشيء
عشرات عشرات جعلت عشرات عشرة واحدة اى مائة وظاهر ان الجمل ليس عرضي للجمل لاقتناع محل
الجمل من الشيء واثباته ثبت اكل العرضي وكذا العشرات وقعت تمييزا للعشرة في قوله عشرة عشرات كالرجال
عشرة رجال من الجمل ان العدد محمول على تمييزه الذي هو معدود وحلا عن مينا وانت لا يذهب عليك ان هذا
على كون العشرة مصداقاً بمعنى ده كردن ولم ينجح في الكتب اسما عشرة وقال بعض الفقهاء ان قوله عشرات من عشرة
وقوله عشرات بالرفع فاعلمه في قوله عشرات عشرات ان نصف عشرات بالعشرة يعني من شدة وهما كما يقال عشرات
الرجال يعني من شدة مردان وانت لا يذهب عليك ان هذا يعني على كون العشرة مصداقاً بمعنى ده كردن ولم ينجح
في كتب المنته اسما عشرة واما قال من السيد الزاهد ليس من شمار العربية وليس هو متوجها الى اعوار النقصان
بل هي من موقوفات اللفظ فيقولون فلا يبعد وقوع هذا المصداق في كلامه فحبيب فان السيد الزاهد ليس يخرج
الاتفاق ويمتد المصادرة ولا دخل في هذا البصاحة فان البصاحة او خروج الحكم بالعلية من كونه هو صرف
والنحو بالافعال الموصوفة العربية اخر قد يرد قوله واما في كل تصور لعشرة مع اللفظ لا يخرج اور وعليه بان هذا
انما يتم لو كان ذلك التصور تصور بالكلية وهذا ممنوع واجيب عنه بان العدم وانما يتم في كونه الا غير على

الحاشية
المرتبطة
بجواب الاربعة

الحاشية
المرتبطة
بجواب الاربعة

ليس لما حصل في ذهنه من وقيل عليه فيه ما فيه اقول لم يعلم ما ذا اراد بقوله في ذاته المقدرتان اللتان في قولك
 فالاولى منهما ما اقر بها الحشيت حيث قال سابقا ان الحشيت بالاولى لا شرعية الثانية منها ما اقرت عليه الحشيت
 قوله سواء كان تقومها بالكل على سبيل المبدأين في افاد بجر العلوم روح الاول في الحشيت اني ان يقال ان
 تركب من الكل بل لا يلزم استقار الحشيت عن الذات وان تركب عن اكل على سبيل الاجتماع لم يبق حقيقة ليست
 بل يزيد عليها فكل علم حبه الاولوية انه على هذا التقدير لا يكون الاستحالة في كلا الترتيبين واحدا بل بطل كل وجه
 منها بوجه على صحة اقول الترتيبين شرعا في الحشيت الثاني من الترتيبين لا يلزم استحالة الحشيت الاول مع انه ليس كذلك
 فكيف يكون ما قال اولي نعم كان الاول ان يقول وان تركب عن اكل على سبيل الاجتماع لزم الاستقار و
 ايضا لم يبق ان يخل قوله حشيتية تقييدية انما اعلم انه افاد بجر العلوم ان الوجودات الكثيرة لم تكن حقيقة واحدة متفرقة
 متغايرة للاحاد وبعد عروض الحقيقة قد تقرر حقيقة عددية واحدة واورد عليه بان الوحدات قبل عروض الحقيقة انما
 تكون حقيقة عددية تحتاج الى عروض الحقيقة ولا فيكون كون الوحدات حقيقة عددية من مقول الكم بسبب
 الامر الخارج وهو الحقيقة فيلزم الجولية الذاتية وقيل في توجب كلام بجر العلوم ان يحصل كلامه ان ذاتيات العدد
 الوحدات من حيث انها معروضة للهئية الاجتماعية فمحقق الحقيقة الاجتماعية ليس مجموع الوحدات من حيث
 كونها معروضة للهئية عدد كما يقال قطعات الخشب من حيث عروض الحقيقة سرير فلا يزيد ذاتيات العدد
 الوحدات ولا يلزم الجولية الذاتية غاية الامر ان يكون العدد عبارة عن الوحدات المعروضة للهئية وهذا ظهر ان
 وحق وصدق وكذا الوحدات بلا عروض الحقيقة وان لم تكن كما لكن مجموع الوحدات المعروضة للهئية الوحدانية ليست
 كبقابل كم ضرورة انه قابل للساواة والمفاوئة لذاته فهو مستخرج تحت الكم بالذات انتهى اقول فيه اما اول فبان قوله
 ذاتيات العدد الوحدات من حيث انها معروضة للهئية الاجتماعية مع انه يخالف قولنا لاحق غاية الامر ان يكون
 العدد عبارة عن الوحدات المعروضة للهئية غير مطابق للواقع فان الوحدات من حيث انها معروضة للهئية الاجتماعية
 هو ليس هو تقدير عروض الحقيقة لانها ذاتيات العدد وهذا كما يقال ان قطعات الخشب من حيث عروض الحقيقة
 سرير لانها من حيث عروض الحقيقة ذاتيات سرير وانما نينا فبان قوله ولا يلزم الجولية الذاتية ثم فان ذاتيات
 العدد لما لم ترز على الوحدات كما اعترف به فقول ان العدد ليس عبارة عن كل وحدة وحق ولا عن الوحدات
 الكثيرة من حيث انها كثيرة بل عن الوحدات من حيث عروض الحقيقة فقبل عرضها لم تكن تلك الوحدات عددا وحق
 الكم ولما عرضت تلك الحقيقة الوحدات ولو خلت معها من غير ان تدخل الحقيقة في قوام العدد صارت الوحدات عددا
 من قولكم بالذات بسبب هذا اللفظ والعرض من بل هذا الجولية الذاتية قوله اي بعد اقول ان في قوله في الوجود
 انما هو استلزام دخول الوحدات المحضه دخولها ح الحقيقة لاستلزام دخول المجموعات المحضه دخولها مع الحقيقة
 وكلها ليست مدعى الا دخول المجموعات ثلثة محاصلة من الوحدات ثلثة لا دخول سائر المجموعات فيه وقيل
 في الخواص من ان المجموعات ثلثة محاصلة من الوحدات ثلثة بمنزلة الواحد بالنسبة الى المجموعات التي هي

الحشيت
 الحشيت
 الحشيت

To: www.al-mostafa.com